

واقع النمو الاحتوائي في الجزائر في ظل سياسة الدعم الحكومي

دراسة تحليلية للفترة 2014 - 2024

The reality of inclusive growth in Algeria under the
government support policy – an analytical study for the
period 2014 - 2024 –

زروالي ربيع¹، فضائية ياسين²

¹ مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة سوق أهراس (الجزائر)،

r.zerouali@univ-soukahras.dz

² مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية، جامعة سوق أهراس (الجزائر)،

y.fedailia@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/17 تاريخ قبول النشر: 2025/11/24 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع النمو الاحتوائي ومدى تأثيره بسياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال العقد الأخير، وذلك بإبراز أهميته ومدى انعكاسه على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهم آليات تحقيقه وذلك بتحليل أهم مؤشرات الأداء الخاصة به وأبعاده الأساسية، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه أن سياسة الدعم المتبعة خلال عشر سنوات الأخيرة ساهمت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية غير أن انعكاسها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ظل محدودا، كما تبين أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق نمو احتوائي مالم تتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، إضافة إلى ذلك مازالت مساهمة القطاعات الإستراتيجية في ن.م.إ ضعيفة، كما خلصت الدراسة إلى أن فعالية الدعم والإنفاق العام تبقى نسبية ما لم تدعم بإصلاحات هيكلية شاملة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائي، الدعم الحكومي، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، الناتج م.إ.

تصنيف JEL: H53, I38, O15, O40

Abstract: This study aims to analyze the reality of inclusive growth and the extent to which it has been affected by government support in Algeria over the last decade, in this study we address the most important mechanisms for achieving inclusive growth by analyzing its key performance indicators and fundamental dimensions, through our study we have concluded that economic growth does not necessarily mean inclusive growth unless the economic and social conditions of individuals improve, the study concluded that the effectiveness of support and public spending remains relative unless it is supported by comprehensive structural reforms.

Keywords: Contained growth, government support, economic growth, public spending, GDP.

Jel Classification Code: H53, I38, O15, O40

* المؤلف المرسِل: زروالي ربيع

1. مقدمة

في العقود الأخيرة تزايد اهتمام الدول والحكومات والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بقضايا سياسات الدعم الحكومي باعتبارها أداة لتحقيق التوزيع العادل للدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص، وتعتبر هذه السياسات محور ولب النمو الاحتوائي، حيث يرى العديد من الباحثين والاقتصاديين أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لمعالجة مشكلة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات الهشة، ذلك أن النمو الاقتصادي لا يضمن بالضرورة استفادة الجميع بدرجات متساوية من العوائد، ولذلك تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الاحتوائي والذي نادت به مؤخرا أهداف التنمية المستدامة والذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي مصاحب بسياسة دعم حكومي رشيدة، وذلك حتى يكون هناك توزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية مما يؤثر إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع، فالنمو الاحتوائي يدمج ما بين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة التوزيع.

وتأسيسا على ما سبق تبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي في الجزائر في تعزيز النمو الاحتوائي؟ ومن خلال هذا التساؤل يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الدعم الحكومي والنمو الاحتوائي في الجزائر وما هي أبعاد كل منهما؟
- ماهي أهم آليات ومؤشرات قياس النمو الاحتوائي في الجزائر في ظل الدعم الحكومي؟
- ماهي أهم البدائل والإصلاحات التي تجعل من سياسة الدعم أكثر فعالية لتحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر؟

❖ فرضية البحث

قمنا ببناء دراستنا على فرضية أن تبني سياسة دعم حكومي رشيدة هي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاحتوائي وهذا الأخير بدوره يعتبر هو المفتاح الرئيسي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وركيزة أساسية لتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك لما له من دور في تحقيق التوزيع العادل للعوائد والتقليل من نسبة الفقر والتخفيف من الفوارق الطبقية.

❖ أهداف البحث

- توضيح مفهوم سياسة الدعم الحكومي وإبراز أهميته في تحقيق النمو الاحتوائي.
- التعرف على واقع سياسة الدعم الحكومي والنمو الاحتوائي في الجزائر.
- إبراز دور الدعم الحكومي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.
- رفع توصيات وتقديم مقترحات في ضوء نتائج الدراسة فيما يخص آليات سياسة الدعم الحكومي لتحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر.

❖ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في اعتبار النمو الاحتوائي من مواضيع الساعة في كل الاقتصاديات سواء منها المتقدمة أو النامية، وذلك لما له من دور في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة التي تسعى إليها مختلف الدول والحكومات.

❖ المنهج المتبع في البحث

تماشيا مع طبيعة الموضوع وللوقوف على هذه الظاهرة اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالتطرق إلى مفهوم كل من الدعم الحكومي والنمو الاحتوائي وكذلك الوقوف على واقع كل منهما في الاقتصاد الجزائري والاستراتيجيات المتبعة خلال 10 سنوات الأخيرة لتطوير مستوياته، وقد اعتمدنا أيضا في بحثنا على تحليل أهم مؤشرات وأبعاد النمو الاحتوائي للفترة ما بين 2014 إلى 2024.

2. ماهية النمو الاحتوائي وأهم مؤشرات قياسه

1.2 مفهوم النمو الاحتوائي:

يقصد بالنمو الاحتوائي الشمولية وتكافؤ الفرص والمشاركة الفاعلة في عملية النمو، إضافة إلى تقاسم المنافع من خلال توزيع عوائد النمو بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، بحيث لا تستثنى الفئات الفقيرة والمهمشة، كما يرتبط النمو الاحتوائي أيضا بمعدل سرعة النمو ونمطه ومدى قدرته على إخراج الأفراد من دائرة الفقر واستيعاب شريحة واسعة من قوة العمل في الدولة. (راشد عابدين و بسيوني، 2024، صفحة 219)

ويعرف النمو الاحتوائي أيضا بأنه "التنمية التي تشمل الأشخاص والقطاعات في العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل زيادة رفاهية الإنسان والاستدامة الاجتماعية والبيئية والتمكين". (Germana & Luisa, 2017, p. 22)

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه النمو الذي يركز على العمالة المنتجة ويخلق فرصا اقتصادية جديدة، ويضمن تكافؤ الفرص لجميع شرائح المجتمع، ويضمن الحماية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وكذلك هو النمو الذي يرتبط بمفاهيم "النمو واسع النطاق، النمو المشترك، والنمو المحابي للفقراء". (françois, 2015, p. 69) ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف النمو الاحتوائي على أنه ذلك النمو الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار الفئات المهمشة ويعمل على إدماجها في مخططات التنمية وذلك بضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية وذلك عن طريق خلق فرص اقتصادية جديدة، والاستثمار في الرأس المال البشري وتنمية المهارات مما يضمن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكافة الأفراد.

• علاقة النمو الاحتوائي بمفهوم النمو المحابي للفقراء

بموجب التعريف المطلق يكون النمو محابيا للفقراء إذا كان الفقراء يستفيدون منه بالقيمة المطلقة، وفي المقابل في التعريف النسبي يكون النمو "مناصرا للفقراء" إذا انخفض عدم المساواة، في حين أن النمو المطلق المناصر للفقراء يمكن أن يكون نتيجة خطط إعادة توزيع الدخل المباشر، إلا أنه لكي يكون النمو احتوائيا يجب تحسين الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، حيث يتعلق النمو الشامل بالجميع. (Alfredo saad, 2010, p. 13)، ويركز التعريف الآخر للنمو المناصر للفقراء على التحسن المطلق لدخل الفقراء بالنسبة إلى دخل الأغنياء، وليس مجرد التحسن النسبي لدخلهم، وهو يتطلب أن ينمو دخل الفقراء أكثر من دخل الأغنياء (Rafael & Ramos, 2013, p. 5)، هذا ويركز النمو الاحتوائي على التحليل المسبق لمصادر النمو المرتفع المستدام والقيود التي تحول دون تحقيقه، ويركز التحليل على طرق رفع وتيرة النمو من خلال الاستفادة الكاملة من أجزاء من القوى العاملة المنحصرة في أنشطة منخفضة الإنتاجية أو المستبعدة تماما من عملية النمو. (Elena & Sussanna, 2009, pp. 2-3).

2.2 الأبعاد الرئيسية للنمو الاحتوائي

النمو الاحتوائي هو عملية تعلم تكيفية تستجيب للتغيير والمخاطر الجديدة للإقصاء والتهميش، وللدلالة على نطاقها حددت ستة أبعاد له كما يلي: (Van niekerk, 2020, p. 5)

- **البعد المعيارى:** الحد من اللامساواة وعدم العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تمكين الفقراء، وترسيخ القيم الأخلاقية؛
- **البعد القانونى:** إضفاء الطابع المؤسسى على المعايير الاجتماعية والنهوض بالحد الأدنى من الظروف المقبولة لجميع الأفراد على أساس حقوق الإنسان الخاصة بهم؛
- **البعد الاقتصادى:** رفع مستوى المشاركة في عمليات الإنتاج والاستهلاك لتعزيز رفاهية الناس المادية والعلائقية والإنسانية، بما في ذلك رفاهية الأجيال القادمة؛
- **البعد الأمنى:** الحد من النزاعات الاجتماعية على الموارد وتعزيز التوزيع المبتكر وتمكين الفقراء من الوصول إلى الوسائل القانونية للبقاء والعيش في أمان؛
- **البعد السياسى والديمقراطى:** مراعاة احتياجات الفئات الأشد فقرا كجزء من النخبين و إشراك الجميع في صنع القرار (العدالة الإجرائية) وفي تقاسم الموارد (العدالة التوزيعية)؛
- **البعد العلائقى:** الحد من الفقر الناجم عن تصرفات الآخرين واستغلال قاعدة الموارد من قبل المتعاملين الاقتصاديين الأقوياء مثل: الاحتكار.

3.2 عوامل تحقيق النمو الاقتصادى الاحتوائى:

لتحقيق النمو الاحتوائى يجب توفر عدة عوامل أساسية وهي:

1.3.2 الرأسمال البشرى: يعد الاستثمار في رأس المال البشرى عامل أساسى لتحقيق النمو الاحتوائى، ويعتبر كل من التعليم والصحة من أهم عناصر الرأسمال البشرى التى يجب الاستثمار فيها. (ياسر ابراهيم، 2023، صفحة 498)

2.3.2 الحماية الاجتماعية: تعتبر الحماية الاجتماعية من الآليات الأساسية الداعمة لتحقيق النمو الاحتوائى، وذلك لما تؤديه من أدوار جوهرية في الحد من الفقر وتعزيز العدالة في توزيع الدخل. (حنفى، 2017، صفحة 113)

3.3.2 الشفافية والمساءلة في مؤسسات المالية العامة: يعتمد تنفيذ إستراتيجية لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً للجميع على وجود مؤسسات مالية عامة قوية قادرة على توزيع الموارد العامة بكفاءة. (جارفيس و بيبير، 2021، صفحة 7)

4.2 العناصر الأساسية للنمو الاحتوائى

يرتكز النمو الاحتوائى على مجموعة من العناصر الأساسية والتي بدورها تحتوي جميع طبقات المجتمع، وتعزز من فرص المساواة وجنى ثمار عمليات التنمية وأهمها:

(صارى، 2021، الصفحات 130-131)

1.4.2 المشاركة: وذلك بأن يقوم هذا النمو على مبدأ تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أنشطة منتجة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات التي كانت مستبعدة من المشاركة الاقتصادية.

2.4.2 عدالة التوزيع: وذلك من خلال ربط النمو بعدالة توزيع الموارد، بحيث تعود فائدته على جميع فئات المجتمع وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

3.4.2 زيادة الإنتاج: وذلك من خلال رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية، خاصة الفئات المهمشة والفقيرة، من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليهم من صحة وتعليم وبنية تحتية.

4.4.2 تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة: ويتم ذلك من خلال اعتماد نهج يقوم على الشمولية بمختلف أبعادها (شمولية البرامج، وشمولية الفئات المجتمعية، وشمولية المناطق) بالإضافة إلى إشراك المواطن في صنع القرار والسياسات العامة.

5.2 المؤشرات الرئيسية لقياس النمو الاحتوائي

في الممارسات الدولية، يتم استخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد المستوى الفعلي للنمو الاقتصادي الاحتوائي في البلد، والتي يتم تجميعها في ثلاثة مكونات رئيسية تشكل مؤشرات التنمية الشاملة: (krysovaty & ptashchenko, 2024, p. 169)

1.5.2 النمو الاقتصادي والتنمية: تشمل مؤشرات هذا المكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والأجور، والتغيرات في إنتاجية العمل، ومتوسط العمر المتوقع الصحي، والنشاط الاقتصادي .

2.5.2 الشمولية: ويميز مكون الشمولية درجة التقسيم الطبقي الاجتماعي والاندماج الاجتماعي ودخل الأسر المعيشية حسب الفئة الاجتماعية وتمايها ومستوى الفقر .

3.5.2 استدامة التنمية والمساواة بين الأجيال في المستقبل: يتضمن هذا المكون مستوى صافي المدخرات الصافية، ومقدار الدين العام، والاستثمارات في تنمية رأس المال البشري، والنسبة بين السكان النشطين اقتصاديا وغير النشطين، والوضع البيئي، وإمكانات تطور المجتمع.

6.2 المعايير الاقتصادية للنمو الاحتوائي

لقد تم تحديد المعايير الاقتصادية الشاملة التالية حسب الأهمية: (Van niekerk, 2020, pp. 10–11)

2.6.2 النمو الشامل للجميع: النمو الشامل للجميع على أنه "النمو الذي لا يخلق فرصا اقتصادية جديدة فحسب، بل أيضا النمو الذي يضمن المساواة في الوصول إلى الفرص التي يتم إنشاؤها لجميع شرائح المجتمع لاسيما الفقراء.

2.6.2 الانتقال نحو الاقتصاد الدائري: إن الاقتصاد الدائري هو اقتصاد متجدد حسب التصميم لإفادة الأعمال (تحقيق الربح) والمجتمع (توفير الفرص للجميع) والبيئة (الحد من النفايات والتلوث)، إنه نظام اقتصادي مستدام مغلق الحلقة حيث تتحول النفايات إلى مدخلات لعمليات أخرى، إما كموارد متجددة للطبيعة أو كمورد مستعاد أو منتج ثانوي لعملية إنتاج أخرى.

3.6.2 التقدم الاقتصادي الحقيقي: ويشمل ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي الشامل، ونمو مؤشر النمو العالمي، والتنمية الشاملة، والمسؤولية البيئية الكاملة، ويعني ذلك اقتصادا ينمو بشكل مستدام، ويخلق فرصا تشاركية جديدة، ويتجدد بيئيا.

3. الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي وأهم أبعادها ومركزاتها

1.3 مفهوم الدعم الحكومي:

يعرف الدعم الحكومي بأنه مجموعة من التدابير الحكومية التي تمكن المنتجين من الحصول على عوائد أعلى من تلك التي تقترحها السوق التنافسية "إعانات المنتجين"، ويحصل المستهلكون على سلع أو خدمات بأقل من تكلفتها الاقتصادية "دعم المستهلكين أو إعانات المستهلكين" (Hani & ishak, 2024, p. 7).

وتعرف منظمة التجارة العالمية الدعم الحكومي على أنه " المساهمات المالية الحكومية التي توفر ميزة إما مباشرة أو غير مباشرة من خلال طرف وسيط، وقد يشمل هذا التعريف الممارسات الحكومية مثل توفير السلع والخدمات، وكذلك التنازل أو الإعفاء من تحصيل السلع والخدمات والإيرادات المستحقة أو الإعفاء منها، أو قيام الحكومة بدعم الأسعار والدخل. (fetouch, 2023, pp. 26-27)

من خلال التعريفين السابقين يمكننا تعريف الدعم الحكومي على أنه التزامات مالية تقوم بموجبها الدولة بدفع أقساط مالية في شكل إعانات نقدية أو عينية، صريحة أو ضمنية، لقطاعات معينة أو مؤسسات أو أفراد وذلك بهدف المساعدة على تنفيذ مشاريع وبرامج أو تعزيز القدرة الشرائية وذلك بغية تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

2.3 أشكال وآليات الدعم الحكومي

هناك أربعة أشكال من الدعم تعتمد على أغلبية الدول في سياسة إنفاقها وهي: (ميلود و مركيك، 2023، صفحة 567)

1.2.3 دعم حكومي ضمني: ويرتكز غالبا هذا النوع من الدعم من خلال تدخل الدولة في تحديد وتخفيض الأسعار.

2.2.3 دعم حكومي صريح: ويكون هذا النوع من الدعم بالتدخل المباشر للدولة في دعم بعض القطاعات كدعم السكن والدعم الموجه لبعض المؤسسات.

3.2.3 الدعم النقدي: وهو تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين. (البشير، 2019، صفحة 62)

4.2.3 الدعم العيني: وهو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة أو تقديم المدخلات للعمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة.

3.3 أهداف سياسة الدعم الحكومي:

توجد العديد من الأهداف التي يسعى الدعم الحكومي لتحقيقها ويمكننا اختصار أهمها فيما يلي: (دندن فتحي، سياسات الدعم الحكومي واثرها على الاقتصاد الجزائري، 2023، صفحة 62)

1.3.3 إعادة التوازن الاقتصادي: وذلك عبر تحقيق الانسجام بين إجمالي الطلب وإجمالي العرض من السلع إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2.3.3 تحقيق التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال منح امتيازات ضريبية وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الإستراتيجية، إضافة إلى استثمارها في تطوير البنية التحتية.

3.3.3 تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك بتعزيز البعد الاجتماعي للحكومة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعيشي الأفضل للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة وتعزيز تكافؤ الفرص. (عوض الخطيب، 2008، صفحة 7)

4.3 أبعاد الدعم الحكومي

يهدف الدعم الحكومي إلى تشجيع النمو الاقتصادي وتسهيل التجارة وضمان استدامة البنية التحتية، وتتجلى أبعاده في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي كما يلي: (El mahdi, 2024, p. 51)

1.4.3 تيسير الاستثمار: تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى استثمارات كبيرة لتحديث مرافقها وزيادة طاقتها الاستيعابية واعتماد أحدث التقنيات من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية، ويمكن لأطر دعم الحوكمة الفعالة التي تتسم ببيئات تنظيمية جذابة وشفافة ومناخات استثمارية يمكن التنبؤ بها وآليات تمويل مواتية أن تجذب الاستثمارات العامة والخاصة من خلال تعزيز الشراكات بين الوكالات الحكومية والمستثمرين، حيث تحفز هذه الأطر تطوير البنية التحتية والكفاءة التشغيلية وتعزز القدرة التنافسية العامة للاقتصاد.

2.4.3 الإدارة والبيروقراطية: تعد الإدارة الفعالة والعمليات البيروقراطية المبسطة ضرورية للعمل بشكل صحيح حيث يمكن أن تؤدي الأعباء الإدارية المفرطة والروتين وعدم الكفاءة البيروقراطية إلى إعاقة العمليات وسيرورة الاقتصاد.

3.4.3 عوامل الاقتصاد الكلي: تتأثر القدرة التنافسية للمؤسسات أيضا بعوامل الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقا، بما في ذلك ديناميكيات التجارة والنمو الاقتصادي وتقلبات أسعار الصرف والتطورات الجيوسياسية.

5.3 آثار سياسة الدعم الحكومي

ترتبط الآثار الاقتصادية للإعانات ارتباطا وثيقا بكيفية تقديمها، فعلى المدى القصير قد لا تتحمل ميزانية الحكومة الإعانات على الفور متجاوزة بذلك أي عبئ فوري على دافعي الضرائب أو الأسر والأفراد لكن في نهاية المطاف يجب دفع تكاليف الإعانات، ولذلك من المهم أن تكون الإعانات فعالة (أي أن تصل إلى الفئة المستهدفة المقصودة) وأن تحقق هدفا معينا بأقل تكلفة (من حيث نفقات الميزانية وأي تشوهات اقتصادية قد تسببها الإعانات). (Benedict & Gerd, 2006, p. 58)، وعلى الرغم من الهدف النبيل الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال هذا النظام، وهو إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، إلا أن العيوب التالية تشوب محاولاتها:

1.5.3 على الصعيد الاقتصادي: يمكن اختصار الآثار الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي في النقاط التالية: (fetouch, 2023, pp. 26-27)

- تتضمن الموازنة العامة مبالغ مالية كبيرة جدا موجهة في المقام الأول إلى الدعم الحكومي بدلا من توجيهها إلى قطاعات مختلفة منها الإسكان والتعليم والبنية التحتية؛
- ارتفاع عجز الموازنة بسبب التوسع في النفقات العامة الموجهة للدعم الحكومي؛
- ارتفاع المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف نتيجة العجز في الموازنة العامة؛

• ضعف الترشيح الاقتصادي في ظل انتشار السلوكيات غير الأخلاقية ومنها الإفراط في استهلاك المنتجات المدعومة.

2.5.3 على الصعيد الاجتماعي: تتسم معظم أشكال الدعم بطابع تنازلي بمعنى أنه كلما كان الشخص أكثر ثراءً كلما استفاد من الدعم أكثر، وبالتالي يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء. (Hani & ishak, 2024, p. 8)

3.5.3 على الصعيد البيئي: يتسبب الدعم في الإضرار بالبيئة حيث أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى زيادة سريعة في الاستهلاك المحلي للطاقة، مما أدى إلى تفاقم التلوث والازدحام المروري المحلي.

4. سياسة الدعم الحكومي كآلية لتعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر

يعتبر الدعم الحكومي من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق التنمية وتجسيد العدالة الاجتماعية، إلا أن تقييم مدى فعالية سياسة الدعم في تحقيق النمو الاحتوائي يتطلب تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية بنوعها الكمي والكيفي.

1.4 مؤشر النمو الاقتصادي: تعزز هذه الركيزة النمو الاقتصادي المرتفع والفعال والمستدام لخلق فرص عمل منتجة وفرص اقتصادية، حيث قمنا بتسليط الضوء على المؤشرات الجزئية للنمو الاقتصادي والتي تتمثل أساساً في: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من م.إ، نسبة مساهمة القطاع الأول في ن. م.إ، نسبة مساهمة القطاع الثاني في ن. م.إ، نسبة مساهمة القطاع الثالث في ن. م.إ.

الجدول رقم (01): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي للقطاعات

الإستراتيجية للجزائر للفترة 2014 - 2024

أهم قطاعات النشاط	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
		قطاع الزراعة (%)	قطاع الصناعة خارج المحروقات (%)	قطاع إنتاج الكهرباء والغاز (%)	6	4.53	5					
		3.27	7.12	1.7	- 4.24	3.37	2.85	2.8	- 2.25	5.3	3	
		35.8	- 2.82	4.62	10.17	2.57	2.25	3.52	6.55	12.77	2.45	4.53
		6.75	7.07	5.17	8.4	3.75	4.42	-4.4	8.3	5.7	4.47	6

قطاع النقل والمواصلات (%)	6.72	4.85	4.52	0.82	4.57	3.75	- 7.27	16.1	4.35	2.57	4.33
قطاع التربية والتعليم (%)	3.8	3	2.1	- 0.17	2.55	1.72	- 11.3	1.25	1.87	2.02	2.6
قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية (%)	2.55	3.65	2.72	0.75	3.27	2.02	15.32	7.5	1.52	2.75	2.53
القيمة المضافة الإجمالية لكل القطاعات (%)	4.35	3	4.42	1.9	1.87	0.85	- 4.4	4.5	3.87	3.75	3.06
معدل النمو الاقتصادي السنوي (%)	3.8	3.8	3.3	1.6	1.4	0.9	- 5.05	3.4	3.2	4.1	3.9
الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة مليار دولار)	187.49	186.23	180.76	189.88	194.55	193.46	164.87	186.23	225.63	247.62	264.91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz.

إن نمو الناتج الداخلي الخام قد حقق أداء ملموسا وذلك بتحقيق معدلات نمو إيجابية في 10 سنوات الأخيرة أين بلغ ما نسبته 4.1% سنة 2023 وهو أعلى معدل نمو محقق خلال نفس الفترة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين سنة 2014 إلى سنة 2024 قد بلغ 41.29 % وأن متوسط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للسنوات العشر الأخيرة قد بلغ ما نسبته 2.21 % وهو معدل نمو إيجابي رغم العجز المسجل على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي وكذلك تراجع أسعار النفط والتي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، وقد انتقل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 187.49 مليار دولار سنة 2014 إلى 264.91 مليار دولار سنة 2024، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة المعتمدة في حجم القروض الموجهة للاقتصاد وسياسة تدعيم الطلب الاستثماري عن طريق إطلاق عدة مشاريع عمومية، وعلاوة على برامج الاستثمار العمومي كان هذا النمو مدفوع بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والصناعة خارج قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة النمو في القطاعين ما قيمته 5% و 4.53 % على التوالي، وقد شهدت باقي القطاعات الإستراتيجية

كالنقل والمواصلات وإنتاج الكهرباء والغاز والصحة والتعليم معدلات نمو إيجابية خلال 10 سنوات الأخيرة باستثناء سنة 2020، أين سجلت كل القطاعات تقريبا معدلات نمو سلبية وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي خلفته أزمة كوفيد 19، كما نلاحظ أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في التوزيع الأولي للدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية، فبالرغم من أن نسبة مساهمة القطاعات الإستراتيجية خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفا نوعاً ما، إلا أننا نلاحظ انتعاشاً في بعض القطاعات سنة بعد أخرى، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي لعشر سنوات الأخيرة حوالي 2.53%، كما بلغ متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال نفس الفترة ما نسبته 7.49% وهو ما يمثل مستوى مقبول من النمو وهذا راجع بالأساس إلى سياسة التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خاصة بعد أزمة أسعار النفط التي زعزعت الاقتصاد الوطني في النصف الأخير من سنة 2014 والتي امتد أثرها إلى عدة سنوات، في حين بلغ متوسط معدل النمو في قطاع النقل والمواصلات ما نسبته 4.11 % وهو ما يبين زيادة الاستثمارات العمومية خاصة فيما يخص البنية التحتية لإنشاء طرق جديدة وربط عدة مناطق بخطوط السكة الحديدية وإنشاء وتوسعة الموانئ.

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم ونسبة البطالة ونصيب الفرد من ن.م.إ والنمو

السكاني في الجزائر للفترة 2014 - 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل التضخم (%)	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	7.2	9.3	9.3	5.3
نسبة البطالة (%)	10.2	11.2	10.2	12	11.7	12.3	14.1	13.6	12.3	11.8	11.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة دولار)	5355.2	4063.7	3867.7	3965.5	4717.00	4672.70	4363.70	4456.70	4544.50	4657.48	4756.43
نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	2	1.1	1.8	- 0.5	0.3	- 0.9	- 6.6	2.1	2	2.48	2.12
التعداد السكاني (مليون نسمة)	38.75	39.65	40.85	41.68	42.5	43.29	44.2	44.76	45.47	46.16	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لصندوق النقد الدولي

متاح على الموقع www.imf.org.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل البطالة في الجزائر قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الأخير خاصة في سنة 2020 و 2021 وهذا راجع بشكل أساسي إلى تأثيرات الأزمة الصحية العالمية وما صاحبها من ركود اقتصادي على المستوى العالمي وذلك نتيجة تراجع الطلب الاقتصادي وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم ككل، ثم بدأت بعد ذلك معدلات البطالة في الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى أن وصلت ما نسبته 11.4 % في سنة 2024، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة النقدية والمالية التوسعية التي تبنتها الدولة وذلك بزيادة الإنفاق العام وتحفيز الطلب الكلي وإطلاق العديد من المشروعات في القطاعات الإستراتيجية والتي حفزت بعض الأنشطة الاقتصادية والتي بدورها ساهمت في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط سوق العمل مما أدى إلى تراجع مستويات البطالة سنة بعد أخرى، وهذا ما يؤثر بصفة مباشرة على نوعية حياة الأفراد وتحسين المستوى المعيشي بشكل عام وتدني مستويات الفقر.

أما فيما يخص التضخم ومن خلال نفس الجدول نلاحظ تراجع معدلاته في نهاية سنة 2024 إلى 5.3% مقارنة ب 9.3% لسنة 2023، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تباطؤ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بشكل معتبر خلال سنة 2024، ويرجع هذا الاتجاه التنازلي في التضخم الكلي بشكل أساسي إلى تراجع أسعار المواد الأساسية في ديسمبر 2024 وكذلك تراجع معتبر في المستوى العام للأسعار بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية وهذا راجع بالأساس إلى سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر للحفاظ على المستوى المعيشي للمجتمع وتجسيدها لمبدأ العدالة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للأفراد وتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وتدنية معدلات الفقر.

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فبالرغم من التزايد المستمر في عدد السكان خلال العشر سنوات الأخيرة إلا أنه أخذ منحى تصاعديا في اتجاهه العام خلال العشر سنوات الأخيرة وقد كان الارتفاع الملحوظ بالتحديد في السنوات الخمس الأخيرة من 4363.70 دولار في سنة 2020 إلى 4756.43 دولار في سنة 2024، إلا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات خلال بعض الفترات خاصة سنتي 2016 و 2017 حيث تأثر الوضع الاقتصادي العام في الجزائر نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي أثرت بدورها على الإيرادات العامة ومداخل الدولة، كما شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي تذبذبا واضحا خاصة في سنوات الأزمة الصحية التي

ضربت العالم والتي أثرت بشكل مباشر على الإيرادات العامة للدولة بسبب حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها العالم بأسره، ماعدا ذلك شهد نصيب الفرد الجزائري من ن.م.إ تحسنا واضحا خلال العشر سنوات الأخيرة خاصة سنتي 2023 و 2024 أين وصلت إلى ما قيمته 4657 و 4756 بنسبة نمو وصلت إلى 2.48 % و 2.12 % على التوالي.

2.4 مؤشر الإنفاق العام وجودة إدارة الشؤون العامة:

يتم تقييم الإنفاق العام وجودة إدارة الشؤون العامة بشكل أساسي بالاعتماد على عدة مؤشرات جزئية أهمها: التحويلات الاجتماعية، الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الضمان الاجتماعي.

الجدول (3): تطور الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية للجزائر للفترة 2014 - 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التحويلات الاجتماعية (الوحدة مليار دينار)	1648.90	1711.70	1636.23	1370.57	1760.74	1763.43	1847.52	1927.5	1942.45	2714.74	2895.63
نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.3	11	9.8	8.3	8.4	8.8	8.61	7.95	6.62	8.34	8.40
نسبة التحويلات الاجتماعية من الإنفاق العام (%)	21	20.9	23.1	23.7	20.4	21.3	23.5	23.49	19.55	23.16	18.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2023.

حاولت الحكومة الجزائرية عدم المساس بموازنة التحويلات الاجتماعية طيلة فترة الدراسة 2014 - 2024 وذلك لعدم زعزعة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، إلا أن تراجع أسعار البترول ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات وتراجع احتياطي النقد الأجنبي كلها عوامل أثرت على انخفاض مخصصات التحويلات الاجتماعية خاصة سنتي 2016 و 2017، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مخصصات التحويلات الاجتماعية أخذت منحى تصاعديا وتزايد ملحوظا في قيمتها حيث مثلت تقريبا ما نسبته 22% من إجمالي النفقات العامة وتجاوزت نسبة 8% من الناتج.م.إ للفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، حيث تتزايد بشكل ملحوظ سنة بعد أخرى خاصة في السنتين الأخيرتين حيث بلغت التحويلات الاجتماعية لسنة 2024 حوالي 2895.63 مليار دينار أي ما نسبته 8.40%

من الناتج. م.إ، وما نسبته 18.25% من إجمالي النفقات، وهي أعلى قيمة سجلتها الجزائر، وهذا راجع بشكل أساسي إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة في زيادة مخصصات الدعم للسلع والمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك والدواء وأسعار الطاقة والتوسع في الدعم الموجه للسكن وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة في الدعم الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للأفراد، سعيا منها لتحسين المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي العام خاصة الطبقات الفقيرة والهشة وذلك بهدف بلوغ مستويات مقبولة من النمو الشمولي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيقا للتنمية المستدامة.

الجدول رقم (04): تطور حجم النفقات العامة للجزائر للفترة 2014 - 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم ميزانية التسيير (الوحدة مليار دينار)	4714.45	4972.30	4807.30	4591.84	4584.46	4954.47	4893.43	5314.50	6311.53	9181.63	9526.56
حجم ميزانية التجهيز (الوحدة مليار دينار)	2941.71	3885.5	3176.84	2291.37	4043.31	3602.68	2929.67	2798.52	3546.90	4605.19	5753.78
حجم الإنفاق العام (الوحدة مليار دينار)	7656.16	8858.05	7984.17	6883.21	8627.77	8557.15	7823.10	8113.02	9858.43	13786.82	15280.34
نسبة الزيادة السنوية في الإنفاق العام (%)	-	15.69	-9.86	13.78	25.34	-0.81	-8.57	3.70	21.51	39.84	10.83

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية

والتقارير السنوية للمديرية العامة للميزانية المتاح على الموقع www.mf.gov.dz.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام قد تضاعف في عشر سنوات الأخيرة، حيث انتقل من ما قيمته 7656 مليار دولار سنة 2014 إلى 15280 مليار دينار سنة 2024 وذلك بنسبة زيادة بلغت 99.58 % وذلك ما بين 2014 و 2024، وقد عرف الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ارتفاعا مستمرا باستثناء سنوات 2016 و 2017 و 2020 وذلك بسبب سعي الحكومة لترشيد النفقات العامة من جهة وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى وقد أثر ذلك مباشرة على

الإيرادات العامة ومداخل الاقتصاد ككل وكذلك لاحظنا تراجع الإنفاق العام سنة 2020 بنسبة 8.57 %، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حالة الركود الاقتصادي التي عاشها العالم بسبب الأزمة الصحية العالمية، وفي السنتين الأخيرتين (2023 و 2024) سجلت الموازنة العامة أعلى مستوياتها من حيث الإنفاق العام حيث بلغت ما قيمته 13 ألف و15 ألف مليار دينار على التوالي، وذلك راجع إلى تبني الدولة لسياسة اقتصادية توسعية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية ودعم البنية التحتية إضافة إلى تبني سياسة اجتماعية قائمة على تجسيد مبدأ العدالة في توزيع الدخل ومبدأ تكافؤ الفرص ومحاولة التقليل من الفجوة الطبقية وتدنية معدلات الفقر ودعم القدرة الشرائية للأفراد.

الجدول رقم (05): تطور حجم الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم العالي للفترة

2014 - 2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الإنفاق على التربية والتعليم (الوحدة مليار دينار)	696.81	746.64	764.05	746.26	709.55	709.55	724.68	771.34	825.00	1170.06	1439.98
نسبة الإنفاق على التربية والتعليم من إجمالي الإنفاق العام (%)	9.10	8.42	9.56	10.84	8.22	8.29	9.26	9.50	8.36	8.48	9.42
الإنفاق على التعليم العالي (الوحدة مليار دينار)	270.74	300.33	312.14	310.79	313.33	317.33	364.28	370.59	400.05	566.49	647.02
نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي النفقات (%)	3.53	3.39	3.90	4.51	3.63	3.70	4.65	4.56	4.05	4.10	4.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية متاحة على الموقع www.mf.gov.dz.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) تطور وزيادة النفقات على كل من قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي، حيث كانت هناك زيادة معتبرة في الاعتمادات المالية المخصصة لكل من القطاعين أين انتقلت الميزانية المخصصة للتربية والتعليم من 696.81 مليار دينار سنة 2014 إلى 1439.98 مليار دينار وذلك بنسبة زيادة قدرت بـ 106.65 بالمائة أي زيادة بأكثر من الضعف خلال عشر سنوات وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سعي الدولة إلى ضمان التعليم الأساسي المجاني والتكفل بالإطعام والنقل

المدرسي لكافة الأفراد من مختلف فئات المجتمع، كما شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ارتفاعا كبيرا من حيث الإنفاق المخصص له من الميزانية العامة حيث انتقل من ما قيمته 270.74 مليار دينار سنة 2014 إلى ما قيمته 647.02 مليار دينار سنة 2024 وذلك بنسبة زيادة قدرت بـ 138.98 بالمئة خلال عشر سنوات الأخيرة، ويعكس ذلك سياسة الإنفاق التوسعية التي تبنتها الحكومة لدعم وتطوير والنهوض بقطاع التعليم العالي والقطاع التربوي وجعله أحد ركائز النمو الاقتصادي وسعي الدولة إلى التجسيد الفعلي لمساهمة قطاع التعليم العالي في الاقتصاد الوطني وبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات مبني على المعرفة والتكنولوجيات الحديثة، وتأتي الزيادة في الإنفاق على التعليم ككل نتيجة التزام الدولة بتغطية جزء كبير من تكاليف التعليم وذلك من خلال خدمات الإيواء والإطعام والنقل المجاني هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة عدد المتدربين وارتفاع في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات وتكفل منظومة الدعم الحكومي بإنشاء إقامات جامعية جديدة مدعمة بهياكل رياضية وثقافية وكذلك إنشاء مخابر ومراكز بحث جديدة على مستوى العديد من الجامعات وذلك من خلال توظيف أساتذة جامعيين مما سمح بدعم عملية التأطير البيداغوجي والتكفل الجيد بالطلبة، وهذا انعكس إيجابا على تحسين مردودية ومخرجات قطاع التعليم العالي وخلق المزيد من الكفاءات وتراكم الرأسمال البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية.

الجدول رقم (06): تطور حجم الإنفاق الحكومي على الصحة والضمان الاجتماعي

للفترة 2014 - 2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الإنفاق على الصحة (الوحدة مليار دينار)	365.94	381.97	379.4	389.07	392.16	398.97	408.28	410.67	439.42	711.33	848.22
نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام (%)	4.77	4.31	4.75	5.66	4.54	4.66	5.21	5.06	4.45	5.15	5.55
حجم الإنفاق على التشغيل والضمان الاجتماعي (الوحدة مليار دينار)	274.29	234.88	226.48	151.44	154.01	153.69	197.59	163.12	176.12	1021.5 ⁵	862.68
نسبة الإنفاق على التشغيل والضمان الاجتماعي من إجمالي النفقات (%)	3.58	2.65	2.83	2.20	1.78	1.79	2.52	2.01	1.78	7.40	5.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية متاحة على الموقع www.mf.gov.dz.

من خلال الجدول 06 يتضح أن النفقات المخصصة لقطاع الصحة ارتفعت بنسبة كبيرة من سنة 2014 إلى سنة 2024، حيث زاد الإنفاق الموجه للمؤسسات الاستشفائية العمومية والمتخصصة في العشر سنوات الأخيرة أين انتقلت مخصصات القطاع الصحي من الموازنة العامة من 365.94 مليار دينار سنة 2014 إلى 848.22 مليار دينار سنة 2020 بنسبة زيادة قدرت ب 131.79 بالمئة أي تقريبا ثلاثة أضعاف وهذا تكريسا لمبدأ مجانية العلاج وسعي الدولة لتحقيق الاستفادة من خدمات صحية لائقة لجميع ومختلف شرائح المجتمع مما يؤدي بدوره إلى تحسين الوضعية المعيشية العامة للأفراد والتكفل بهم، فعلى سبيل المثال يكلف المريض الواحد خزينة الدولة ما مقداره 10 آلاف دينار جزائري مقابل دفعه لمبلغ رمزي للكشف الطبي، الأمر الذي دفع بجميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذا الدعم، إلا أن نصيب قطاع الصحة من إجمالي النفقات العامة يبقى ضعيف بعض الشيء خاصة من ناحية التجهيزات وجودة الخدمات الصحية المقدمة، وبالرغم من ذلك تمكنت مساهمة سياسة الدعم الحكومي للقطاع الصحي من توفير مزيدا من الموارد البشرية وموارد مادية من أجل توفير تغطية صحية أفضل والذي يمكنه من تقديم خدمات أحسن، لأنه كلما كانت ظروف العمل مناسبة وتوفر الموارد كلما كانت مردودية توفير الرعاية الطبية أحسن.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا أن النفقات على قطاع الضمان الاجتماعي تتزايد من سنة إلى أخرى حيث تضاعفت تقريبا أربع مرات خلال عشر سنوات الأخيرة حيث انتقلت من 274.29 مليار دينار سنة 2014 إلى 862.68 مليار سنة 2014 وذلك بنسبة زيادة قدرها 214%، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2023 بقيمة 1021.55 مليار دينار، وهذه المخصصات الضخمة لهذا القطاع راجع إلى الزيادة الكبيرة في أنشطة الدولة المرتبطة بأنظمة التعويض الخاصة بحوادث العمل وكذلك العطل المرضية وزيادة معتبرة في المستفيدين من التأمينات والضمان الاجتماعي وذلك نتيجة استفادتهم من منحة البطالة وبالتالي تكفل الدولة بهذه الفئة من المجتمع عن طريق تغطية التأمين الصحي وتعويضات الدواء وغيرها، كما التزمت الدولة أيضا خلال العشر سنوات الأخيرة بدعم القدرة الشرائية لأصحاب معاشات التقاعد ومعاشات العجز الخاضعة لنظام الأجراء وغير الأجراء، كما التزمت الدولة أيضا خلال هذه الفترة بزيادة قيمة التحويلات المخصصة

لوزارة العمل والضمان الاجتماعي والتي يتم تحويلها إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد.

الجدول رقم (07): تطور حجم النفقات على دعم السكن والاستثمارات العمومية في

الجزائر للفترة 2014 - 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
دعم الحصول على السكن (الوحدة مليار دينار)	127.53	293.67	469.78	287.25	384.89	423.42	329.95	434.24	196.13	289.68	313.52
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (الوحدة مليار دينار)	781.64	1078.71	685.70	366.81	636.52	635.78	602.15	588.06	736.11	514.25	799.27
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (الوحدة مليار دينار)	236.61	207.58	113.12	60.48	89.38	146.55	129.33	116.71	156.96	112.31	158.35
دعم النشاط الاقتصادي (الوحدة مليار دينار)	661.36	741.89	542.94	504.94	638.30	671.95	643.30	395.85	433.03	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية متاحة على الموقع www.mf.gov.dz.

تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تؤرق الدولة لهذا تسعى الحكومة جاهدة للتخفيف من حدتها ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن حيث قدرت بقيمة 322.73 مليار دينار بنسبة زيادة قدرت بـ 145 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2024، ويكمن الهدف من دعم السكن في تخفيف تكاليف الحصول على السكن وجعله في متناول أغلب أفراد المجتمع من أجل إسكان أكبر عدد من العائلات وتحقيق التنمية الاجتماعية، والجدول رقم (07) يوضح المبالغ المخصصة من الميزانية العامة لدعم السكن، حيث نلاحظ تزايد مستمر في مخصصات دعم السكن خلال عشر سنوات الأخيرة وذلك لزيادة الصيغ السكنية المدعمة الموجهة لذوي الدخل المحدود والضعيف والفئات الهشة بالإضافة إلى التزام الدولة بالدعم غير المباشر للحصول على السكن من مختلف الصيغ وذلك من خلال منح قروض ميسرة ذات أسعار فائدة منخفضة.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة 2014 - 2024، خاصة سنة 2015 أين بلغت قيمة مخصصات الاستثمار للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية 1078.71 مليار دينار وبلغت أيضا في سنة 2024 ما قيمته تقريبا 800 مليار دينار وهو ما يعكس ضخامة البرامج الاستثمارية المبرمجة والمبالغ المخصصة لها، حيث قامت الحكومة في العشر سنوات الأخيرة بتبني إستراتيجية تنمية واضحة ركزت بالأساس على الاستثمار في الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية مبنية على سياسة اقتصادية توسعية، وذلك عن طريق تنفيذ عدة مخططات استثمارية هدفها تدعيم البنية التحتية والنهوض بقطاعات الخدمة العامة الموجهة للأفراد، كما استثمرت الدولة في عدة مشاريع ذات طابع ثقافي واجتماعي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي العام للأفراد وتجسيد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة على أرض الواقع.

أما بالنسبة لدعم النشاط الاقتصادي فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة المبالغ المخصصة له خاصة في السنوات الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2015 وذلك بتخصيص مبلغ 741.89 مليار دينار، وتأتي هذه الزيادة كنتيجة مباشرة للالتزام الدولة بتنفيذ إستراتيجية تطهير ديون شركات القطاع العام بهدف الحفاظ على مناصب الشغل في القطاع العمومي الاقتصادي، حيث عرف هذا الأخير عجز لعدة سنوات وذلك بسبب تقديم مؤسسات هذا القطاع لمنتجاتها بأسعار اجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية لها، إضافة إلى قيام الدولة بدعم الأنشطة الإنتاجية وتقديم إعفاءات ضريبية على عاتق الميزانية العامة وذلك بهدف تشجيع النشاطات الاقتصادية لخلق قيمة مضافة والحفاظ على مناصب الشغل، كما تسعى الدولة من خلال مخصصات دعم النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى تبني إستراتيجية واضحة لدعم النشاط الفلاحي وذلك بهدف الرفع من أدائه من خلال الالتزام بتقديم تسهيلات للحصول على أراضي فلاحية خاصة في الجنوب ومرافقة الدولة للفلاحين في مشاريع استصلاح الأراضي، كما سعت الدولة إلى تغطية الفروقات السعرية للمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك وتقديم الدعم للفلاحين فيما يخص الأعلاف والأسمدة.

3.4 مؤشر الحوكمة والتنمية البشرية

تبرز أهمية هذا المؤشر في كونه من الأدوات الأساسية المعتمدة لدعم النمو الاحتوائي وذلك من خلال تعزيز الثقة والمساءلة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتوزيع أكثر إنصافا لفرص التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

الجدول رقم (08): تطور مؤشرات الفساد وإنتاج الغذاء وعدالة توزيع الدخل للاقتصاد

الجزائري للفترة 2014 - 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر الشفافية (CPI) (نقطة)	36	36	34	33	35	35	36	33	33	36	34
ترتيب الجزائر من حيث مؤشر الفساد	100	88	108	112	105	106	104	117	116	104	/
مؤشر عدالة توزيع الدخل (مؤشر gini)	0.28	0.29	0.30	0.31	0.31	0.32	0.33	0.32	0.31	0.30	0.29
مؤشر إنتاج الغذاء (FPI) سنة الأساس (100)	97.00	100.30	102.80	102.90	108.60	112.40	112.50	104.80	111.20	117.45	118.3 (متوقع)
نسبة الأمية من إجمالي عدد السكان	13.10	11.6	11.4	9.95	9.4	8.6	8.36	7.92	7.4	/	/
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	75	75	75	75	76	76	73	75	76	76	76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي متاح على الموقع www.imf.org.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل (جيني) عرف انخفاض وتحسن حيث بلغ 0.28 في سنة 2014 ثم أخذ في الارتفاع إلى أن بلغ أقصى قيمة له في سنة 2020، ثم بدأ في التراجع مجددا خلال الأربع سنوات الأخيرة إلى أن بلغ ما قيمته 0.29 سنة 2024، وبالرغم من ذلك فإن هذا التحسن لا يعكس الفعالية الحقيقية لسياسة دعم الأسعار في إعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات المحدودة الدخل، وعلى العموم هناك تحسن ملحوظ فيما يخص تقليص الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع بالرغم من وجود تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي استطاعت منظومة الدعم الحكومي من تحسين توزيع الدخل والثروة.

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تحسن مستمر في معدل العمر خلال 10 سنوات الأخيرة ، أي ارتفاع في احتمال بقاء الإنسان على قيد الحياة حيث انتقل من 75 سنة في خمس سنوات الأولى لفترة الدراسة إلى 76 سنة في الخمس سنوات الأخيرة وهذا يدل على استقرار في المؤشرات الصحية والظروف المعيشية بشكل عام، في حين سجل معدل العمر أدنى قيمة له سنة 2020 حيث بلغ 73 سنة وذلك كنتيجة مباشرة لمخلفات الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي شهدتها العالم سنة 2020.

5. خاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن تحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر يبقى رهين تغيير سياسة الدعم الحكومي بصفة عامة وتغيير السياسات الاقتصادية بنوعيتها النقدية والمالية بصفة خاصة، وبالإضافة إلى تبني طرق تسير حديثة في الاقتصاد تتخذ من مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كهدف أساسي تسعى إلى تحقيقه، لاسيما فيما يخص مراجعة سياسات دعم القطاعات الإستراتيجية والتي لها علاقة وتأثير مباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة، فالسعي إلى تحقيق تنمية شاملة لا يتطلب توليد فرص اقتصادية فقط بل يحتاج أيضا إلى زيادة إمكانية الوصول إليها وبالأخص للفئات المحرومة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية بحيث يتعين أن يكون الدعم الحكومي للاستثمارات في البنية التحتية التي ترتبط بالفقراء والأسواق وتزيد من وصولهم إلى المنتجات الأساسية، فهو يأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين بما يساهم في تنامي الشعور بالانتماء للمجتمع، وفيما يلي بعض التوصيات المقدمة:

- وضع استراتيجيات استثمارية لتدعيم البنية التحتية والقطاعات الإستراتيجية التي لها علاقة مباشرة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد كالصحة والتعليم والسكن.
- الإطلاع على تجارب الدول الناجحة في تحقيق تنمية مستدامة قائمة على سياسة دعم حكومي رشيدة وتقييمها ومحاولة الاستفادة منها.
- تعديل السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مما يتيح خلق توازن حقيقي بين النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية.
- ضرورة مراجعة سياسات الضمان والحماية الاجتماعية ومحاولة سن تشريعات وقوانين جديدة تجسد فعليا وعلى أرض الواقع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة تتيح للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل الاستفادة من برامج الدعم الحكومي ونفقات الاستثمار الموجهة للمرافق العامة ومؤسسات الخدمة العمومية وذلك تحقيقا للشفافية ومبدأ المساواة بين مختلف شرائح المجتمع.

6. قائمة المراجع

- ياسر إبراهيم محمد، (2023)، محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، الجزء 01، العدد 03، ص 498.
- شيماء حنفي، (2017)، النمو الاحتوائي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 54، العدد 01، 2017، ص 113.
- كريس جارفيس، (2021)، إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي، منشورات صندوق النقد الدولي، ص 7.
- صاري علي، (2021)، النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، ص 130-131.
- مخلوف عز الدين، (2021)، واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، ص 72.
- ميلود ناصر، مركيك عبد الله، (2023)، آليات إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص 567.
- البشير عمارة، (2019)، سياسة الدعم في الجزائر، مجلة نور للسياسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص 62.
- دندن فتحي حسن، (2023)، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 44.
- عوض الخطيب محمود، (2008)، أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 07، العدد 14، ص 07.
- Germana carrado, luisa carrado, (2017), Inclusive finance for inclusive growth and development, vol 4, elsevier, <https://doi.org/10.1016/j.cosust.2017.01.013>, page 22.

- Sêna Sourou François, (2015), *Construction d'un indicateur synthétique de croissance inclusive*, *Revue d'Analyse des politiques économiques et financières*, vol 01, Num 01 , p 69.
- Alfredo Saad-Filho, *Growth, Poverty and Inequality: From Washington Consensus to Inclusive Growth* ,economic and social affairs, DESA Working Paper, Num 100, page 13.
- Ranieri, Rafael, Almeida Ramos,(2013), *Inclusive growth: Building up a concept*, econstore, Working Paper, Numb104, This Version is available at: <https://hdl.handle.net/10419/71821>, page5.
- Elena Ianchovichina and Susanna Lundstrom, (2009), *Inclusive Growth Analytics: Framework and Application*, Produced by the Research Support Team, The World Bank Economic Policy and Department Economic Policy, www.worldbank.org , p p 2 - 3.
- Germana carrado, luisa carrado, (2017), *Inclusive finance for inclusive growth and development*, vol 04, elsevier, <https://doi.org/10.1016/j.cosust.2017.01.013>, page 22.
- Arno J. van Niekerk, (2020), *Inclusive Economic Sustainability: SDGs and Global Inequality*, MDPI sustainability journal , www.mdpi.com/journal/sustainability, page 05.
- Andriy Krysovaty, Olena Ptashchenko, Oleksii Kurtsev, (2024), *Arutyunyan Ovagim, The Concept of Inclusive Economy as a Component of Sustainable Development*, journal of of sustainable development, vol 19, Num 01, page 169.
- Arno J. van Niekerk, (2020), *Inclusive Economic Sustainability: SDGs and Global Inequality*, MDPI sustainability journal , www.mdpi.com/journal/sustainability, page 10-11.
- Hani Meriem, Ishak Khadidja, (2024), *Banking technology's contribution to enhancing the efficiency of government subsidies*, *Journal of Economic Papers*, vol 12, Num 02, page 07.
- Fetouche fatma, (2023), *The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020)* -

- analytical measurement study -, International journal of economic performance, vol 06, Num 01, page 26 -27.
- El mahdi Djabrane, (2024), analyse du rôle du soutien gouvernemental sur la compétitivité des ports commerciaux: l'effet modérateur du nation - branding, revue française d'économie et de gestion, vol 05, Num 06, Page 51.
- Hani Meriem ,Ishak Khadidja, (2024), Banking technology's contribution to enhancing the efficiency of government subsidies, Journal of Economic Papers, vol 12, Num 02, page 8 .
- Fetououche fatma, (2023), The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) -analytical measurement study, International journal of economic performance -, vol 06, Num 01, page 26 -27.
- Benedict Clements and Gerd Schwartz, (2006), goverment subsidies : concepts, international trends, and reform options, IMF working paper , Num 95, page 58, E- library.imf.org.